



العنف الداخلي

في أرقام

© Mohammad Elbaba



محتويات التقرير

حصيلة الضحايا وتوزيعها

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة

انتهاك الحق في التجمع السلمي

الاعتداء على صحفيين

وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف

تقرير إحصائي موجز حول
الانتهاكات الداخلية ومظاهر
غياب سيادة القانون في
قطاع غزة

خلال العام 2018
الفترة من 1 يناير حتى 31 ديسمبر



مقدمة

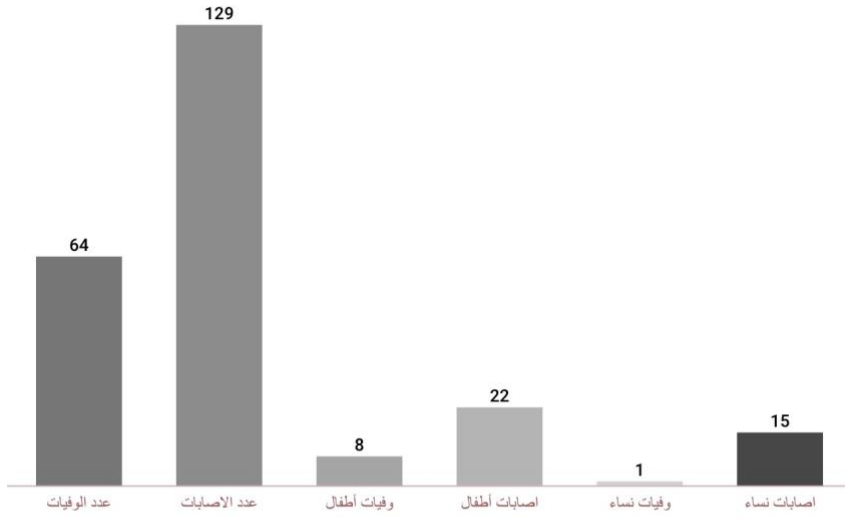
تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي في قطاع غزة، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وتهدد بنيته ونسيجه، وتنتهك حقوق المواطنين. واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارة، والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات، حيث اختفت بعض أشكالها في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

لقد اتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذة باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير مقارنة بالفترة نفسها من الأعوام السابقة. كما تزايدت بعض المظاهر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن بينها تجاوزات مكلفين بإنفاذ القانون، ومسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي، وبرز بشكل جلي أعمال إطلاق النار على خلفيات مختلفة من بينها أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، وسوء استخدام السلاح، والانفجارات الداخلية الناتجة عن أعمال التدريب أو في مواقعها. يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر غياب سيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتوفير معلومات إحصائية لتسليط الضوء على الأحداث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون ومظاهر الفلتان الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الانتهاكات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ووضع المسؤولين وصناع القرار في صورتها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر، وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

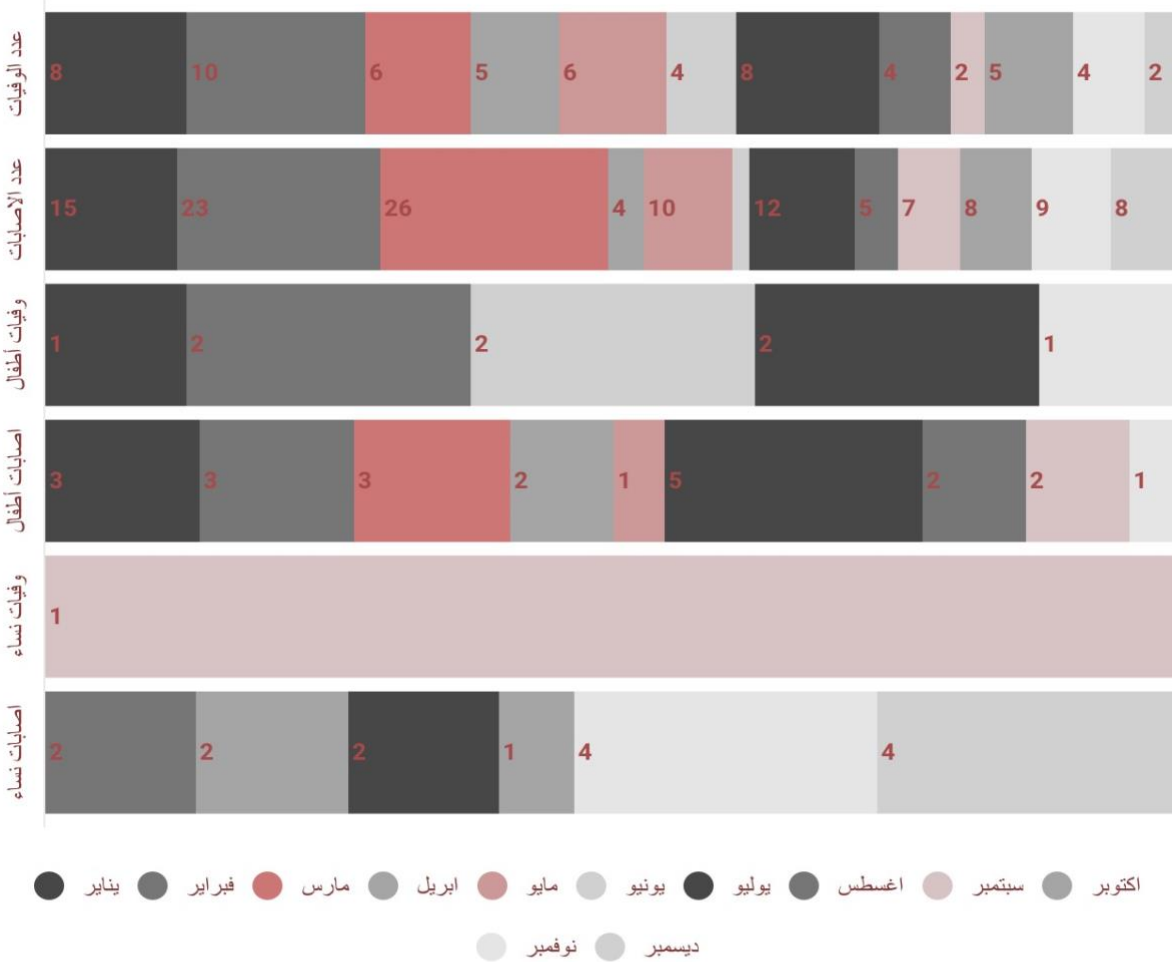
هناك أشكالاً متنوعة من
العنف الداخلي وانتهاك
الحريات العامة، وأخذ القانون
باليد، كمظاهر لغياب سيادة
القانون، من شأنها أن
تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير
الكفيلة بالحد منها"

حصيلة الضحايا وتوزيعها

تواصل سقوط الضحايا نتيجة الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون خلال العام 2018، حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مقتل (64) مواطناً، واصابة (129) آخرين من بينهم (22) طفل و(15) سيدة. وتتنوع خلفيات الأحداث المرتبطة بهؤلاء الضحايا ما بين انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة، والانفجارات الداخلية والعبث بالأجسام المشبوهة.



إجمالي ضحايا الانتهاكات الداخلية وغياب مظاهر سيادة القانون خلال عام 2018



أعداد ضحايا الانتهاكات الداخلية وغياب مظاهر سيادة القانون خلال عام 2018، موزعة شهرياً

"رصد مركز الميزان استمرار سقوط ضحايا العنف الداخلي وغياب سيادة القانون"

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

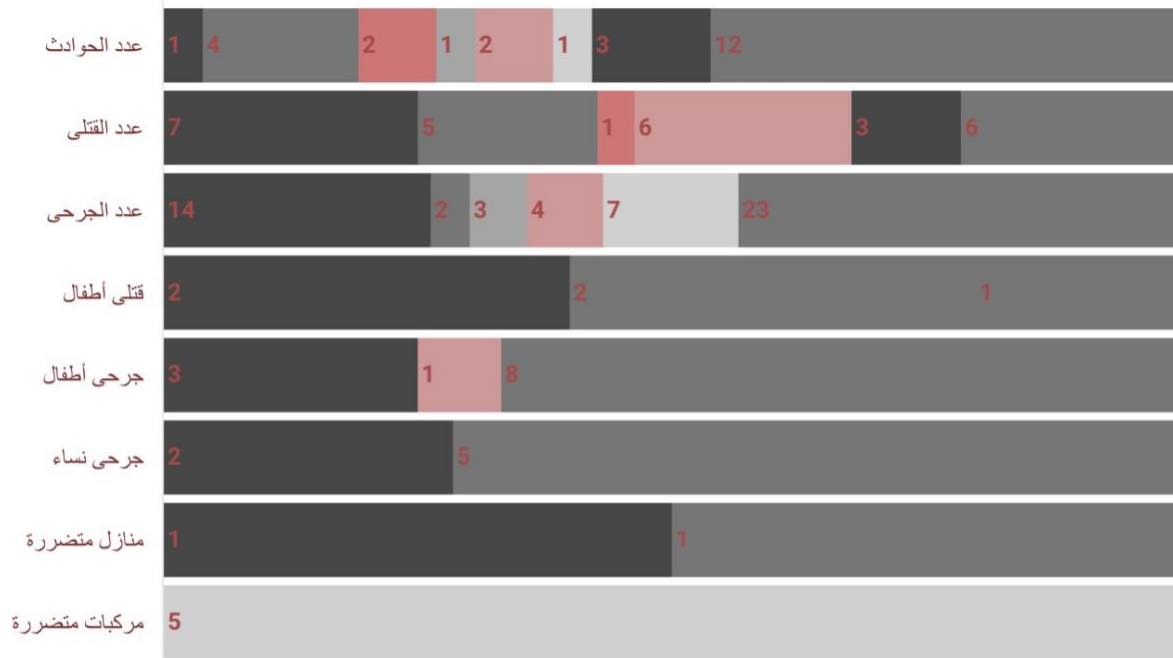
يدرج التقرير تحت هذا العنوان الأحداث والانتهاكات التي قد تعرض حياة المواطنين للخطر، سواء كانت الخلفية شجار عائلي أو شخصي، أو عبث بالسلاح، أو عمليات إطلاق النار وغيرها من انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة، التي أسهمت في ارتفاع عدد الضحايا. يورد التقرير الحالات التي أسفرت عن قتلى وإصابات نتيجة العبث بالسلاح وسوء استخدامه، وذلك بعيداً عن كونها جزء من الشجارات العائلية والأفعال الثأرية. وتظهر الفترة التي يغطيها التقرير أن الشجارات العائلية كان لها النصيب الأكبر كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، وذلك من حيث عدد الأحداث وضحاياها كما يبين الجدول الآتي:

نوع الحدث	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الجرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
أخرى	1	1	0	0	0	0	0	0	0
احتجاج	1	0	10	0	0	0	0	0	0
إطلاق نار في المناسبات	2	1	3	1	1	0	1	0	0
إطلاق نار مجهول المصدر	8	0	9	0	4	0	2	0	0
اعتقال	2	0	2	0	0	0	0	0	0
تخابر-خلفية عمالة	1	1	0	0	0	0	0	0	0
ثأر	4	2	3	0	0	0	0	0	0
خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي	3	0	2	0	0	0	0	0	0
سلب بالإكراه	1	1	0	0	0	0	0	0	0
شجار عائلي/شخصي	27	13	30	2	4	0	0	0	1
شرف	1	1	0	0	0	1	0	0	0
عبث بالسلاح	7	6	2	0	1	0	1	0	0
المجموع	58	26	61	3	10	1	4	0	1

الانفجارات الداخلية

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار وقوع الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل، أو سوء استخدام الأسلحة وتخزينها، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد مركز الميزان، (26) حالة، أسفرت عن مقتل (28) مواطناً كما يوضح الجدول.

الخلفية	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد القتلى أطفال	عدد الجرحى أطفال	عدد قتلى نساء	عدد جرحى نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
شجار عائلي/شخصي	1	7	14	2	3	0	2	1	0
أخرى	4	5	2	2	0	0	0	1	0
إطلاق صواريخ محلية الصنع	2	1	0	0	0	0	0	0	0
تدريب	1	0	3	0	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	2	6	4	0	1	0	0	0	0
خلاف في الرأي فكري - عقائدي -سياسي	1	0	7	0	0	0	0	0	5
سوء تخزين / تصنيع	3	3	0	0	0	0	0	0	0
عبث بالسلح	12	6	23	1	8	0	5	0	0
المجموع	26	28	53	5	12	0	7	2	5



● شجار عائلي/شخصي ● أخرى ● إطلاق صواريخ محلية الصنع ● تدريب ● جسم مشبوه
● خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي ● سوء تخزين / تصنيع ● عبث بالسلح

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة

تواصلت الاعتداءات التي تستهدف الممتلكات العامة بما فيها المؤسسات الأهلية والحكومية، والممتلكات الخاصة، حيث وثق المركز (8) أحداث، لم ينتج عنها إصابات أو إلحاق أضرار في الممتلكات.

عدد الاحداث	نوع الخلفية
1	احتجاج
1	سلب بالإكراه
1	شجار عائلي/شخصي
5	خلاف في الرأي فكري - عقائدي -سياسي
8	إجمالي

انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنص وروح القانون الأساسي، كما أنه يخالف صراحة قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة. بل لقد منحت السلطات نفسها حق الدخول في عقد الاجتماعات في القاعات المغلقة، ما يقوض واحدة من أهم الحريات العامة للنظام السياسي الديمقراطي. هذا وفضت بالقوة تجمعات سلمية، حتى بعض التي منحت تصريح. يورد التقرير مجمل تلك الانتهاكات من خلال الجدول التالي:

انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة			
نوع الخلفية	عدد الحوادث	عدد المصابين	منهم نساء
احتجاج	2	3	0
خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي	11	7	4

الاعتداء على صحافيين

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل أجهزة الأمن والشرطة، أو من أفراد ومواطنين أمام نظر الشرطة ودون تدخلها لحماية الصحافيين. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة (8) أحداث اعتدي فيها على صحافيين، تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الإعلامية، نوردتها كما يلي:

8	عدد الحوادث
17	عدد الصحافيين
8	منهم معتقلين
1	منهم إصابات
8	منع وإعاقة عمل

مركز الميزان يطالب باتخاذ التدابير التي تضمن احترام القانون وتحمي حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير بأشكال التعبير كافة وحماية حق المواطنين في عدم التعرض للتوقيف التعسفي غير المشروع وحق الموقوفين بالحماية من التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة.

اعتقالات

رصد المركز خلال الفترة التي يغطيها التقرير تصاعد عمليات الاستدعاء والتوقيف على خلفية الانتماء أو الرأي السياسي، وهي انتهاكات كانت ولم تزال مدفوعة بحالة الانقسام السياسي التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، يورد التقرير مجمل الانتهاكات تحت هذا العنوان من خلال الجدول الآتي:

معتقلين أطفال	عدد المعتقلين	عدد الحوادث	اعتقالات داخلية
2	188	56	مواطنين تعرضوا لاعتقال أو استدعاء
0	8	5	منهم صحفيين /تعرضوا لاعتقال أو استدعاء*
يذكر ان صحفي تكرر اعتقاله او استدعائه أكثر من مرة*			

وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف

مركز الميزان يرصد ويوثق حالات الوفاة داخل السجون، ورصد خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات وفاة، وبالنظر إلى أن الوفاة حدثت داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف، فإنها تستوجب التحقيق في ملبساتها للوقوف على أسباب الوفاة، وفحص معايير وظروف الاحتجاز، والتحقق من شبّهات وقوع تعذيب أو معاملة قاسية ولاإنسانية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان
إذ يشدد على أهمية تعزيز
مبدأ سيادة القانون والفصل
بين السلطات كمدخل رئيس
لضمان احترام الحريات العامة
وحقوق الإنسان، فإنه يطالب
بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاينة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط استخدام الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح. وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الأمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، والكف عن التدخل في حرية عقد الاجتماعات في الأماكن المغلقة، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

خاتمة

تظهر الاحصائيات السابقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وهي استمرار لمظاهر غياب سيادة القانون التي شكلت ولم تنزل مديلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، الأمر الذي من شأنه أن يتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بإعمال مبدأ سيادة القانون، وفرض هيئته بما في ذلك على الأفراد والأجهزة المنوط بها تطبيق القانون، إن مخالفة القانون من قبل المكلفين بإنفاذه تفتح الباب واسعاً أمام المواطنين لأخذ القانون بأيديهم.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مديلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات، بما في ذلك إيلاء المؤسسات الحكومية اهتماماً أكبر بما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداء السلطة التنفيذية وسلوك أفرادها، لأن من شأن ذلك أن يصبو العمل العام ويجعله أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والعدالة داخل المجتمع وبين مكوناته.